14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
الخميس و الجمعة - 23-24 فبراير 2012م - العدد 15397
www.14october.com

شؤون اقتصادية

اعداد واشراف / أمل حزام

اليمن في القرية العالمية.. توابل وعقيق وعسل وفضة

دبي/متابعات :

ما أن تقترب من جناح اليمن بالقرية العالمية، حتى تتسرب إلى أنفك روائح خاصة، أحيانا ممزوجة وأحيانا منفصلة، لأن الجناح اليمني به أشياء تجعلك تدخله لتطالع ما فيه، تتسرب إلى أنفك رائحة القهوة العربية والزنجبيل والبهارات، وأحيانا رائحة العسل التي تجعلك تشتهيه وتدخل لتشتريه، وأيضا رائحة التاريخ متمثلة في الفضيات الأثرية والسيوف والجنبيات اليمنية المعروفة في تاريخ اليمن، والقلائد والخواتم والعقود الفضية، التي لها وفيها عبق التاريخ اليمني القديم، من أيام بلقيس وما تلاها، وسبأ وحمير.

روائح تخرج مع بعضها لتعطيك توليفة يمنية غريبة، أكثر من تشاهدهم هن ربات البيوت، لذلك يسارعن للداخل، ولو دخلت لوجدت معظم الزوار من النساء، موزعات هنا وهناك حول محلات العطارة والعسل والفضيات، حتى أن السياح الأوروبيين يدخلون أيضا من باب الفضول، يسألون عن أنواع البهارات والتوابل، ما هذا وما ذاك وما تلك؟، يسألون عن كل شيء ويطلبون تذوقه، ونادرا ما يشترون القليل مما استحسنوه وأعجبهم.

ولنتعرف عن سر هذه الروائح والخلطات، قال سامي جمال الحباري مدير التسويق بجناح اليمن، إن اليمن حريصة على المشاركة في القرية العالمية منذ بدايتها، وحريصة على أن تعرض فيها ما تشتهر به من صناعات وبضائع تقليدية وتراثية، ولأن اليمن مشهورة بقهوتها العربية، فتجدها متوفرة بكثرة داخل الجناح، كذلك جميع أنواع البهارات والعطارة، المشهورة بها اليمن أيضا، فدائما يحرصون على أن تكون هذه الأنواع داخل الجناح اليمني وبكثرة، لأن مبيعاتها عالية،وأن كل زوار القرية العالمية سواء أهل الإمارات أو المقيمون أو الزوار الخليجيون، لابد من زيارتهم للجناح اليمني للتسوق وشراء كل أنواع البهارات والعسل والقهوة والمكسرات، والفضيات والحجارة الكريمة بكل أنواعها الأصلية، والقلائد الأثرية الجميلة، والمسابح المصنوعة من الأحجار الكريمة وغيرها.

وأفاد أننا نحرص عندما نقوم بالتسويق للجناح في اليمن، أن تكون الأنشطة التي ستعرض تضم العطارة والبهارات والبن، والعسل بجميع أنواعه، والفضيات والأنتيكات ومنتجاتها، وبالإضافة إلى الحجارة الكريمة، التي أشهرها العقيق اليمني المشهور عالميا . والذي له زبائنه الذين يحضرون خصيصا لشرائه.

والحقيقة لو تفحصت فعلا ما هو موجود في الجناح، لوجدت كل ما قاله سامي الحباري، فهذه لفتة ذكاء جعلت الجناح دائما يعج بالمتسوقين، والكل يحاول أن يجذب الزبائن لبضاعته.

ويقول ماجد حمود الذي يعمل في مجال الفضة والحجارة الكريمة والمصنوعات الفضية والتراثية، إنه يحضر للقرية العالمية منذ عشر سنوات، ويبيع جميع المصنوعات الفضية من خواتم وقلائد والأحجار الكريمة وأهمها العقيق، الذي يباع إما على شكل حجارة أو مصنع، كالمسابح المنتشرة في محله، والمصنوعة من جميع أنواع الحجارة الكريمة، وأن الإقبال على كل هذا كثيف، خاصة من أهل الإمارات والمقيمين، والزوار الخليجيين، والزوار الأوروبيين الذين تستهويهم الصناعات التراثية الفضية والأحجار الكريمة بأنواعها.

وعن العقيق اليمني يقول ماجد إن العقيق أنواع كثيرة جدا، والحجر الخاص بالخاتم ممكن أن يباع بعشرة آلاف درهم إماراتي، وهناك أنواع بمائة درهم، مرورا بما بينهما، ويتحدد ثمن العقيق حسب حجمه ونقائه ودرجته، لأن هناك بعضا من أحجار العقيق طبيعية لو نظرت إليها في الضوء، ربما تجد داخله ما يشبه الصورة أو ما يشبه الحشرة، وهذا أغلى الأنواع.

ويتناول الحديث من ماجد ابن عمه عبدالله حمود، الذي يعمل في مجال الخناجر اليمنية المشهورة والسيوف والجنبيات ويقول، إننا نبيع هنا كل هذه الأنواع، وعليها إقبال شديد، خاصة الخناجر، التي يشترونها ليضعوها كحلية داخل البيت، والخناجر أشكالها كثيرة، وأحيانا يضعونها داخل إطارات وبراويز تعلق على الحوائط داخل البيوت.

عدد من المشاركين في برنامج (طموحي) لتمويل طموح الشباب لـ 14 أكتوبر

مؤسسة عدن للتمويل الأصغر تقدم قروضاً تلبي حاجات الشباب في إقامة مشاريعهم الصغيرة

(طموحي) يستهدف خلق فرص عمل للشباب الطموحين والجادين ورفع قدراتهم

في إطار دعم إدارة الاقتصاد الوطني تعمل مؤسسة عدن للتمويل الأصغر على تقديم قروض ملائمة تلبي حاجات العملاء وتدعمهم في تنمية مشاريعهم من خلال التوسع والانتشار في عدة مناطق في اليمن لأكبر عدد من العملاء لتمكينها من تحقيق مشاريعهم المتنوعة منها تجارية وخدمية وإنتاجية.. و المؤسسة من خلال برنامجها تمويل طموح الشباب عن طريق نظام البيع الإيجاري كانت لها الأولوية في تطبيقه على مستوى اليمن وأهم مبادئها التركيز على المهنية والشفافية والسرية والاستقلالية والشراكة والتضامن والجدية مع العملاء .

وتشير المؤشرات إلى بلوغ مستوى عال من الكفاءة والمعاملة والتسهيلات من خلال دراسات جدوى العمل لتقديم الخدمات وتحديد بنود القروض حسب برنامج المؤسسة للفئات المختلفة من شرائح المجتمع (الفردية، والجماعية) لأصحاب الأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل، وذوي الدخل المحدود، هادفة مستقبلاً أن تصبح مستدامة ومستقلة مالياً.

صحيفة (14 أكتوبر) التقت بعدد من المشاركين في الدورة وخرجت بالحصيلة التالية:

لقاء ات/ دنيا هاني

معلومات قيمة وأفكار جديدة لتنمية المشاريع لتسهيل عملية السداد والفائدة المعقولة

خلق فرص عمل للشباب الطموحين

قال الأخ / صابر سعيد حمادي ضابط مشروع تمويل طموح الشباب بوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر (smeps) التابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية إن برنامج طموحي لتمويل طموح الشباب يهدف إلى تطوير المنشآت الصغيرة ورفع قدرات ومهارات الشباب وخلق فرص عمل للشباب الطموحين والجادين ويسعى إلى تطويرهم وتدريبهم ورفع الثقافة الريادية من خلال نشر عملية الوعي التمويلي للشباب في التعريف عن المنتج وسوق العمل اليوم.

وأضاف ضابط مشروع تمويل طموح الشباب أن المنشآت الصغيرة تعتمد على طرح الأفكار التقليدية في المشاريع ولذا يقوم البرنامج بإعداد خطة حديثة تدعم الشباب في صقل إبداعاتهم في المشاريع الصغيرة لمواكبة التطورات في العالم العربي.

وأشار إلى أن المؤسسة تسعى إلى تنوع الأنشطة الاقتصادية الموجودة في اليمن من خلال مجموعة من التدخلات منها تنمية المبادرات في السوق كالتدريب والاستشارات لرفع كفاءة المنشآت الصغيرة خاصة في شحة الوظائف الحكومية.. مؤكداً ضرورة حث الشباب على إيجاد فرص عمل واستثمار أفكارهم في فتح مشاريعهم الصغيرة من خلال المشاركة في برنامج تمويل طموح الشباب بتأمين القروض الميسرة لهم وتسهيل كافة المعاملات، وتقديم ضمانات مسهلة وفترة أقساط مريحة ونسبة الفائدة 2 ٪ لإنجاح مشاريعهم.

وكانت مخرجات البرنامج قد استثمرت جذب (50) شاباً وشابة في مختلف القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال اطلاعهم على الورش التعريفية للبرنامج وتوصيل الرسالة إلى الشباب في خلق الثقافة الإقراضية ما بينهم وبين مؤسسة عدن للإقراض.

فتح صيدلية ومحل جملة لشراء الأدوية

وأوضحت الدكتورة نجوى (صيدلانية) عن تجربة نجاحها من خلال برنامج طموحي أنها قد استفادت من البرنامج في تطوير مشروعها الصغير (صيدلية) في منطقة دار سعد.

وأضافت أنها في بداية مشروعها لم تمتلك التمويل الكافي بسبب أن شركات الأدوية كانت تبيع بالجملة وتأخذ حسابها بالآجل (تقسيط) على دفعات أسبوعية مشيرة إلى أن بعض المستلزمات كانت بالآجل والمعاملات في الحصول على الأدوية سهلة. ولكن في الفترات الأخيرة أصبحت الأوضاع صعبة بسبب الأزمة السياسية والاقتصادية ما اثر على الوضع الأمني والاجتماعي وأدى إلى عرقلات أمام مشروعها وتراكمات ضغوطات من حيث السداد.

وأضافت أن الشركات في الوقت الحالي أصبحت تعطي الأدوية بضمانات أسوة بالبنوك ما أدى إلى احتياجها إلى المال لشراء جميع الأدوية بما أن جميع الشركات لا تورد جميع الأدوية ومن هذا المنطلق بدأت بالتفكير في كيفية تجميع المبالغ كاملة لشراء كل ما تحتاج عندما أقدمت على فتح مشروعها ظهرت عدد من العراقيل جعلتها تلجأ إلى مؤسسة عدن للتمويل للاستفسار عن كيفية أخذ قرض وتطوير الصيدلية الخاصة بها واستفادت من الدورات في كيفية التسويق والترويج وإدارة مشروعها ونجحت في العمل كمندوبة لبيع الأدوية وتحصلت على القرض المناسب لاستمرارية مشروعها.

طرق التسهيلات والضمانات

من جانبه قال الأخ محسن مراد المحرابي موظف في المشاريع الصغيرة واستشاري في الصندوق الاجتماعي للتنمية من خلال اللوحات الإعلانية تعرفت على المؤسسة ودخلت كمشارك من قبل وكالة تنمية المشاريع الصغيرة واستفدت من الدورات المطروحة في ترتيب أفكاري ومراجعة أعمالي السابقة من خلال المعلومات القيمة والفكرة الجديدة لتنمية المشاريع وكسر الحاجز الموجود للضمانات وتعقيداتها المختلفة في المعاملة مع البنوك وطرق التسهيلات التي تضمن وتسهل عملية السداد والفائدة المعقولة التي تلقيتها للحد من خسارتي والطلوع إلى سلم النجاح خطوة خطوة.

وقال محمد منصور أنه تعرف على البرنامج عن طريق صديق ساعده في الالتحاق بهذا البرنامج وأخذ من خلاله دورات عامة في إدارة التسويق والترويج والتوظيف وكيفية تحفيز الأفراد للعمل في إطار مجموعة واحدة.

واختتم اللقاء بحديثه عن أهمية وجود مثل هذه الدورات التي لا تقتصر على من يمتلك مشاريع ويريد تطويرها وإنجاحها وإنما من أهم أهدافها السامية جذب الشباب من مختلف الفئات من أجل الاندماج والمشاركة في هذه الدورات وطرح الأفكار القيمة وتنمية قدرات الشباب وإعطائهم فرصة في معرفة كيفية إقامة المشاريع الصغيرة والاستفادة منها للتخلص من البطالة والفقر من خلال استثمار أفكارهم وتحويلها على أرض الواقع إلى مشاريع صغيرة قيمة يستطيعون تطويرها وتنميتها للوصول إلى المشاريع الكبرى ودعم اقتصاد البلاد من خلال المشاركة في الساحة الاقتصادية لصالح الأسرة ثم المجتمع ثم الوطن.

الدكتورة هدى

صابر سعيد حمادي

محسن مراد المحرابي

نافذة

تأثيرات الأزمة المائية في تدني مستوى دخل الفرد

أمل حزام المذحجي

وصلت أزمة المياه إلى منحدر خطير يؤكد تدهور أوضاع المياه وشحته وانعدامها في عدد من المناطق الحضرية والريفية حسب تقرير خبراء دوليين ومحليين وهومايهدد الأمن والاستقرار المعيشي في محافظات اليمن.

وتمثل أزمة الوضع المائي اليوم في بلادنا مشكلة أساسية يعاني منها المواطن بسبب حجم الأزمة المائية حيث أشارت الإحصائيات إلى أن متوسط نصيب الفرد في اليمن (120) مترا مكعبا في السنة وهو مايعادل 14 بالمائة من نصيب الفرد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي وصل إلى (1250) مترا مكعبا و2 بالمائة من المتوسط العالمي لنصيب الفرد من المياه البالغ 7500 متر مكعب.

وتعتبر مشكلة المياه في اليمن ظاهرة اجتماعية خلقت معاناة مجتمعية جراء الانقطاع المستمر للمياه تصل في بعض المحافظات إلى حوالي أربعين يوماً ما يؤدي إلى نتائج سلبية، ومن جانب آخر الشحة في عدم كفايتها لتغطية احتياجات الأراضي الزراعية، لذا شكلت تحدياً تنموياً كبيراً أمام الحكومات اليمنية المتعاقبة.

الجدير بالذكر، أن مشكلة المياه في اليمن تتزايد جراء غياب الحلول الجذرية المستدامة وغيرها من التحديات التي تقف أمام الحكومة والوزارة للحد من شحة ونضوب موارد المياه الجوفية والتلوث المائي وغياب البدائل، حيث تشير عدد من الدراسات إلى أن معدل كمية سحب المياه الجوفية في اليمن يصل إلى (3.5) مليار متر مكعب، وكمية المياه المتجددة تصل إلى (2.5) مليار متر مكعب وكمية المياه المستنزفة سنوياً من المخزون المائي الجوفي تصل إلى 900 متر مكعب وزيادة حفارات المياه التي وصلت إلى (900) حفار.

ونتأسف لتعمق المشكلة في ظل الصراعات السياسية في بلادنا وتغيب الوعي الوطني لدى المواطن حول الحفاظ على ممتلكات الدولة وأهمها الموارد المائية التي تشكل أولوية في احتياجات الإنسان من اجل البقاء وتلبية احتياجاتنا اليومية الضرورية.

وبحسب تقارير علمية ودراسات بحثية لهذا العام أكدت أن معدل الهبوط في الأحواض المائية يتراوح بين (3ـ 6) أمتار سنوياً ما أثر على نوعية جودة المياه في مختلف الأحواض المائية على مستوى محافظات اليمن منها (صنعاء،عمران، تعز، صعدة، وتهامة).

وظهرت مشكلة المياه منذ بداية السبعينيات بينما ازدادت الأزمة مع نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، خصوصا في المناطق الجبلية من اليمن، بسبب ندرة مصادرها ونقص الإمدادات وعدم تطبيق الأنظمة والقوانين الخاصة بالمياه. ومن جانب آخر غياب التنسيق بين قطاعات المياه المختلفة، وغياب دور القطاع الخاص، وضعف حملات التوعية، وعدم توفر قاعدة بيانات على مستوى البلاد.

وللتقليل من تفاقم أزمة المياه أفاد التقرير أن وزارة الزراعة والري تقوم بتنفيذ خطط متوسطة المدى تنتهي في العام 2015، وطويلة المدى تنتهي في 2020، بهدف إدخال شبكات الري الحديثة لأكبر مساحة زراعية فوق أحواض المياه الجوفية بدعم المزارعين بما يبلغ 70 بالمائة.

وتستهلك الزراعة أكثر من 91 بالمائة من المياه الجوفية في اليمن، منها أكثر من 50 بالمائة تستخدم لري القات.

وللحد من الأزمة المائية يجب على الحكومة والمجتمع المدني زيادة نشاطها في تنظيم الدورات وورشات العمل لرفع الوعي لدى المجتمع بخطورة الأزمة المائية وإشراكهم في حلها وتطبيق القوانين الخاصة بالحفاظ على المياه الجوفية والإستراتيجية الوطنية للمياه والتنسيق بين الجهات المختلفة حول المياه، والتقليل من التوسع في زراعة محصول القات، والحفر العشوائي الجائر وتبني مبدأ الإدارة المتكاملة من خلال النظر إلى جوانبها المختلفة اقتصاديا واجتماعيا علماً بأن عدد سكان اليمن قد وصل إلى (23) مليون نسمة تقريبا.

فيما تأثيرات الأزمة المائيةعلى الجانب الاقتصادي، تؤدي إلى تدني مستوى الدخل الاقتصادي لدى الفرد من خلال تكاليف استهلاك المياه، وتأثيرها الصحي على الإنسان بسبب تلوث المياه وتأثير مياه الصرف الصحي على التربة وعلى المياه العذبة وتأثير ذلك على الوضع البيئي والاجتماعي وغيرها من التحديات الأخرى مثل التصحر، الهجرة،الجفاف، التعرية، واختفاء الغطاء النباتي.

ويصنف البنك الدولي اليمن بانها إحدى أفقر دول العالم من حيث الموارد المائية، وأزمة نقص المياه مشكلة حقيقية تؤثر على (80) بالمائة من سكان اليمن.

دستور الجمهورية اليمنية

الأسس الاقتصادية

مادة (7): يقوم الاقتصاد الوطني على أساس حرية النشاط الاقتصادي بما يحقق مصلحة الفرد والمجتمع، وبما يعزز الاستقلال الوطني وباعتماد المبادئ التالية:

أ. العدالة الاجتماعية الإسلامية في العلاقات الاقتصادية الهادفة إلى تنمية الإنتاج وتطويره وتحقيق التكافل والتوازن الاجتماعي وتكافؤ الفرص ورفع مستوى معيشة المجتمع.

ب. التنافس المشروع بين القطاع العام والخاص والتعاوني والمختلط وتحقيق المعاملة المتساوية العادلة بين جميع القطاعات.

ج. حماية واحترام الملكية الخاصة فلا تمس إلا للضرورة ولمصلحة عامة وبتعويض عادل وفقاً للقانون.

مادة(8): الثروات الطبيعية بجميع أنواعها ومصادر الطاقة الموجودة في باطن الأرض أو فوقها أو في المياه الإقليمية أو الامتداد القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة ملك للدولة، وهي التي تكفل استغلالها للمصلحة العامة.

مادة (9): تقوم السياسة الاقتصادية للدولة على أساس التخطيط الاقتصادي العلمي، وبما يكفل الاستغلال الأمثل لكافة الموارد وتنمية وتطوير قدرات كل القطاعات الاقتصادية في شتى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي إطار الخطة العامة للدولة بما يخدم المصلحة العامة والاقتصاد الوطني.

مادة (10): ترعى الدولة حرية التجارة والاستثمار وذلك بما يخدم الاقتصاد الوطني، وتصدر التشريعات التي تكفل حماية المنتجين والمستهلكين وتوفير السلع الأساسية للمواطنين، ومنع الاحتكار وتشجيع رؤوس الأموال الخاصة على الاستثمار في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقاً للقانون.

مادة (11): ينظم القانون العملة الرسمية للدولة والنظام المالي والمصرفي ويحدد المقاييس والمكاييل والموازين.

مادة (12): يراعى في فرض الضرائب والتكاليف العامة مصلحة المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين.

مادة (13): أ- إنشاء الضرائب العامة وتعديلها وإلغاؤها لا يكون إلا بقانون ولا يعفى أحد من أدائها كلها أو بعضها إلا في الأحوال المبينة في القانون ولا يجوز تكليف أحد بأداء غير ذلك من الضرائب والرسوم والتكاليف العامة إلا بقانون.

ب- إنشاء الرسوم وجبايتها وأوجه صرفها وتعديلها والإعفاء منها لا يكون إلا بقانون.

مادة (14): تشجع الدولة التعاون والادخار وتكفل وترعى وتشجع تكوين المنشآت والنشاطات التعاونية بمختلف صورها.

مادة (15): يحدد القانون القواعد الأساسية لجباية الأموال العامة وإجراءات صرفها.

مادة (16): لا يجوز للسلطة التنفيذية عقد قروض أو كفالتها أو الارتباط بمشروع يترتب عليه إنفاق من خزانة الدولة في سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة مجلس النواب.

مادة (17): يحدد القانون منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والإعانات والمكافآت التي تتقرر على خزانة الدولة.

مادة (18): عقد الامتيازات المتعلقة باستغلال موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة لا يتم إلا بقانون، ويجوز أن يبين القانون الحالات محدودة الأهمية التي يتم منح الامتيازات بشأنها وفقاً للقواعد والإجراءات التي يتضمنها، ويبين القانون أحوال وطرق التصرف مجاناً في العقارات المملوكة للدولة والتنازل عن أموالها المنقولة والقواعد والإجراءات المنظمة لذلك، كما ينظم القانون كيفية منح الامتيازات للوحدات المحلية والتصرف مجاناً في الأموال العامة.

مادة (19): للأموال والممتلكات العامة حرمة وعلى الدولة وجميع أفراد المجتمع صيانتها وحمايتها وكل عبث بها أو عدوان عليها يعتبر تخريبا وعدوانا على المجتمع، ويعاقب كل من ينتهك حرمتها وفقاً للقانون.

مادة (20): المصادرة العامة للأموال محظورة،ولا تجوز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي.

مادة (21): تتولى الدولة تحصيل الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية وفقا للقانون.

مادة (22): للأوقاف حرمتها، وعلى القائمين عليها تحسين وتطوير مواردها وتصريفها بما يكفل تحقيق أهدافها ومقاصدها الشرعية.

مادة (23): حق الإرث مكفول وفقاً للشريعة الإسلامية ويصدر به قانون.